

موقف السيوطي من الأغلاط اللغوية

سمر روجي الفيصل

يعتقد الباحث أن جلال الدين السيوطي لا يملك موقفاً محدداً من الأغلاط اللغوية ، على الرغم من أن مؤلفاته (١) تنبئ بعكس ذلك ، وتشير إلى اهتمامه بهذا الحقل الذي شغل سابقه (٢) ذلك أن ثبت مؤلفات السيوطي يضم مخطوطة (٣) في ثمان وعشرين ورقة ، عنوانها « غلطات العوام » ، تدل دلالة مباشرة على اهتمام السيوطي بموضوع الأغلاط اللغوية. ولكن هذه المخطوطة لم تحقق لأن المعنيين بكتب اللحن ايقنوا (٤) بعد فحصها من أنها كتاب « تقويم اللسان » لابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ ، وأنه ليس للسيوطي من هذا الكتاب غير نسخ كتاب ابن الجوزي ووضع عنوان آخر له .

ولا شك في أن مهمة الباحثين في كتب اللحن مقصورة على التحقق من نسبة المخطوطة إلى صاحبها الحقيقي . وقد جسدوا هذه المهمة بقولهم أن مخطوطة « غلطات العوام » منسوبة للسيوطي ، لأنها نسخة من كتاب « تقويم اللسان » لابن الجوزي . وهذه النتيجة أبعدت المحققين عن العناية بالمخطوطة المذكورة ، وحذفت من مؤلفات السيوطي الكتاب اليتيم الدال مباشرة على اهتمام هذه العلامة بموضوع الأغلاط اللغوية .

ولا بد من الإشارة إلى أمر آخر قبل الشروع في البحث عن موقف السيوطي من الأغلاط اللغوية ، هو محتوى النوع الخمسين ، وهو آخر الأنواع في كتاب « المزهرة في علوم اللغة » . فقد حمل هذا النوع عنواناً محدداً دالاً على موضوع الأغلاط اللغوية ، هو « معرفة أغلاط العرب » (٥) . ولكن فحص محتوى هذا النوع الخمسين يقود الباحث بسهولة إلى أن السيوطي لم يؤلف حرفاً مما

ذكره ، بل جمع الأغلط من سبعة كتب، هي : الخصائص لابن جني وفقه اللغة
للثعالبي والأماشي للقالبي والجمهرة لابن دريد وشرح المعلمات لأبي جعفر النحاس
وشرح الفصيح لابن خالويه والكامل للمبرّد . وليس هذا بغريب بالنسبة الى
السيوطي . فكتبه كلها تجري على هذا النحو من الجمع والترتيب والتلخيص
والتقديم والتأخير . ولا يختلف كتاب « المزهري في علوم اللغة » عن كتاب
« الأشباه والنظائر في النحو »^(٦) أو كتاب « الاقتراح في علم أصول النحو »^(٧) في
اتباع هذا المنحى في التأليف . ومن البدهي ألا يختلف نوع أو فصل داخل الكتاب
عن المتبع في الفصول والأنواع الأخرى .

ومن الواجب أن نشير هنا الى أمانة السيوطي (النسبية) ، وحرصه على أن
يعزو ما يقبسه الى أصحابه .

ولكن هل يعني جمع الأغلط من كتب السابقين أن السيوطي غير مسؤول
عنها ، وليس له رأي فيها ، وأن المسؤولية تقع على عاتق أصحاب الكتب
وحدهم ؟ . . . أعتقد أن الاجابة عن هذا السؤال ضرورية جداً في أي محاولة
لمعرفة موقف السيوطي من الأمور التي ذكرها في كتبه كلها . ويهمني هنا القول
إن إيراد السيوطي الأغلط في كتاب المزهري يدل على أنه مُقر بمخالفتها
العربية الفصيحة ، وأنه متفق وأصحاب الكتب التي استمد الأغلط منها على
تعليل الغلط في كل منها . وإذا كانت الأغلط المذكورة في المزهري تنم على
الموقف التطبيقي فإن هناك كتباً أخرى للسيوطي تنم على الموقف النظري من هذه
الأغلط . وإن لم تُشر إليها صراحة ، أي أن ما يصدق على الجانب التطبيقي عند
السيوطي يصدق على الجانب النظري أيضاً ، لأنه في الجانب النظري لم يؤلف
حرفاً ، بل راح يستمد من سابقه الآراء والأقوال ، ثم يجمعها ويرتبها ويلخص
بعضاً منها قبل أن يوردها في كتبه .

١ - موقف السيوطي النظري من الأغلط اللغوية :

لا أعتقد أن هناك اختلافاً بين اللغويين العرب حول دلالة مصطلح « الأغلط
اللغوية » . فهي عندهم مخالفة اللغة العربية الفصيحة في « الأصوات ، أو في
الصيغ ، أو في تركيب الجملة وحركات الاعراب ، أو في دلالة الألفاظ »^(٨) .

ذلك أن رد المخطئين الى الصواب يحتاج الى معيار واضح محدد لا يختلف حوله أحد . والمعروف أن محاولات تحديد المعيار انطلقت من الاتفاق على الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته كلها متواترها وأحاديها وشاذها^(٩) ، وما دون من الحديث الشريف « في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية »^(١٠) . أما كلام العرب شعره ونثره فقد اثنق على أن حدوده الزمنية تمتد من الجاهلية الى عام ١٥٠ هـ ، وعلى أن حدوده المكانية مقصورة على قبائل قليلة ضاربة وسط الجزيرة العربية ، هي أسد وتميم وقيس وهذيل . وقد أوجز سعيد الأفغاني قواعد الاحتجاج بست قواعد هي :

- اسقاط الاحتجاج بما يتطرق اليه الاحتمال .
- اسقاط الاحتجاج بما تأخر زمان صاحبه عن زمن الاحتجاج .
- لا يحتج للقاعدة بكلام له روايتان متساويتان في القوة .
- لا يبنى على شاهد قبل تحريره والتوثق من ضبطه .
- لا يكتفى بالكلام الأثر .
- ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة والاختيار .

هذا هو ، بايجاز ، موقف اللغويين العرب من الاحتجاج بالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره . وقد عُد هذا الموقف معياراً للبصريين الذين اعتمدوا القياس وتشددوا فيه ، كما عُد معياراً للكوفيين الذين تسمحوا وتوسعوا وأقبلوا على السماع . ثم عرف تاريخ اللغة العربية ما سمي بالمدرستين البغدادية والأندلسية ، وهما مدرستان قريبتان من المذهب البصري ، ولكن علماءهما جمعوا ايجابيات البصريين والكوفيين ، وكونوا مذاهب جديدة اشتهروا بها ، كما هي حال أبي علي القالي وأبي حيان الغرناطي ، ثم ابن مالك وابن هشام الأنصاري ، ولكن الاتجاه الجديد الذي رسخته المدرستان البغدادية والأندلسية لم يخرج على معيار الاحتجاج ، إضافة الى أنه اتصف بالمرونة والتوسعة ، ولم يقض على اتجاه القياس لدى البصريين والسماع لدى الكوفيين . فابن جني البصري المتسمّع قياسي^{١١} ، وابن خالويه الكوفي المتشدد سماعي^{١٢} .

هنا يمكنني القول إن جلال الدين السيوطي ورث بحكم تأخره الزمني ما خلفه علماء اللغة السابقون عليه . وتشير كتبه اطلاعه على آراء المدارس اللغوية في الاحتجاج ، ولكنه لم يُعبر عن موقفه النظري من الأغلاط اللغوية تعبيراً مباشراً ، بل عبر عنه تعبيراً غير مباشر . والمراد بالتعبير غير المباشر هنا اتباع السيوطي نهجاً في التأليف عماده جمع الآراء من كتب سابقيه ، ثم نشرها في كتبه نصاً أو تلخيصاً أو تعديلاً . ويخيل الي أن السيوطي كان يضع لكتابه خطة محددة ، هي تقسيم الكتاب الى أقسام ، لكل قسم عنوان محدد . فكتاب الزهر في علوم اللغة يضم خمسين نوعاً ، لكل نوع منها عنوان معين . فالنوع الأول هو معرفة الصحيح ويُقال له الثابت والمحفوظ ، والثالث عشر هو معرفة الحوشي والغرائب والشواذ والنوادر . . . وكتاب الاقتراح في علم أصول النحو يضم كلاماً في المقدمات وسبعة كتب . الكتاب الأول في السماع ، والسابع في أول من وضع النحو . ولم تخل كتب السيوطي الجياد كلها من هذه الخطة التي تضم أقساماً محددة ، يضعها السيوطي أول الأمر ، ثم يرجع الى أجزائها بعد ذلك جزءاً جزءاً ليذكر في كل جزء الآراء التي كان جمعها حول العنوان الذي وضعه لهذا الجزء . وليس بمستبعد أن يضع السيوطي خططاً عدة في وقت واحد ، ثم يملأ أقسامها في أثناء قراءاته . وقد أكد هذا الاحتمال عندي ما رأيته في نهايات بعض الأقسام من آراء نص السيوطي صراحة على أنه اطلع عليها بعد إيراده ما سبق له تدوينه . فقد حدد في كتاب الاقتراح المصطلحات التي يضمها تعريف « أصول النحو » . وبعد فراغه منها قال : « بعد أن حررت هذا الحد بفكري وشرحته وجدت ابن الانباري قال : « (١٢) ، ثم ذكر نص كلام ابن الأنباري ، وذيله بقوله : « وهذا جميع ما ذكره في الفصل الأول بحروفه » (١٣) ليدل على أنه نسخ كلام ابن الأنباري دون تلخيص أو تعديل . وقد تكرر الاستدراك من كتاب ابن الانباري غير مرة في كتاب الاقتراح (١٤) . ومهما يكن لأمر فان هذا الاحتمال يحتاج الى دراسة مستقلة ترجحه أو تنفيه أو تؤكد جملة وتفصيلاً . فاذا صح لدى الباحثين أمره فأنني أعتقد أنه يعينهم على تفسير غزارة التأليف لدى السيوطي .

إن نهج السيوطي في التأليف ينطلق من « عقلية حديثة » ، هي ، في رأيي ، جوهر التكوين المعرفي للسيوطي . وأقصد بهذه العقلية تأثره الواضح بعلم

الحديث رواية ودراية وجرحاً وتعديلاً . والمعروف أنه لم يخف هذا التأثير ، ولم يجد حرجاً في نقله الى الحقل اللغوي ، واستعمال مصطلحاته فيه . وقد أشرت الى هذا الأمر لأعلل الأمانة العلمية (النسبية) التي تتصف بها كتب السيوطي ، من تصريح بأسماء الذين ينقل عنهم ، وقرنها بأسماء الكتب التي ينقل منها غالباً ، وهذا كله يسمح لنا بدراسة طبيعة نقول السيوطي من الكتب لتحديد جوهر موقفه النظري غير المباشر من الأغلاط اللغوية .

إذا أنعمنا النظر في كتاب « الاقتراح » لا حظنا الوضوح في موقف السيوطي من الاحتجاج بقراءات القرآن الكريم كلها . بل إنه كان دقيقاً حين نص على أن القراءة الشاذة يُحتج بها وإن لم يجز القياس عليها^(١٥) . أما الاحتجاج بالحديث الشريف فقد قصره السيوطي على ما ثبت أنه لفظ النبي ﷺ ، وهو نادراً جداً ، لأن غالبية الأحاديث رويت بالمعنى . ومن ثم كان السيوطي أحد مانعي الاحتجاج بالحديث الشريف وإن استثنى ما ثبتت روايته عن النبي ﷺ بلفظه ، شأنه في ذلك شأن أبي حيان الأندلسي في شرح التسهيل ، وابن الضائع في شرح الجمل .

وأما كلام العرب « فيُحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربييتهم »^(١٦) ، ثم « الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نشرهم ونظمهم »^(١٧) . وقد اعتمد السيوطي تقسيم ابن جني المسموع الى مطرد وشاذ ، ولخص مذكره في الخصائص من أن المطرد والشاذ أربعة أضرب ، هي : مطرد في القياس والاستعمال معاً - مطرد في القياس شاذ في الاستعمال (الماضي من يذر ويدع) - مطرد في الاستعمال شاذ في القياس (استحوذ - استنوق الجمل - استصوبت الأمر) - شاذ في القياس والاستعمال معاً .

ثم نص على القواعد الآتية :

- لا علاقة للكفر بالاستشهاد بالشعر اذ كانت الرواية صحيحة .
- يُحتج برواية الفرد اذا لم يُسمع ما يخالفها .
- اذا خالفت رواية الفرد الثقة ما عليه الجمهور وما يقبله القياس قبل ذلك منه .
- لهجات العرب كلها حجة .
- لا يؤخذ من اهل المذم لفساد لغتهم نتيجة اختلاطهم بغيرهم من الأمم .

– اذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان قبلتا منه •

– لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين كأبي تمام وبشار بن برد • وآخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم ابراهيم بن هرمة المتوفى سنة ١٧٦ هـ •

– لا يحتج بشعر أو نثر لا يعرف قائله •

– يتناول ما كان شاذاً أو لغة طائفة من العرب •

– اذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال •

– يحتج بالأبيات التي رويت على وجوه •

أخلص من ذلك الى أن معيار الصواب عند السيوطي هو القرآن بقراءاته كلها ، وما ثبتت روايته باللفظ من حديث النبي (ﷺ) ، وما ثبت عن الفصحاء والرواة الثقات • فاذا فحصنا هذا المعيار استناداً الى آراء اللغويين التي اعتمدها السيوطي بدا لنا شيء غير قليل من التناقض في موقفه النظري من الأغلاط اللغوية •

فقد استند في احتجاجه بقراءات القرآن الكريم كلها الى رأيه الخالص • وكان هذا الرأي واضحاً محدداً ، يُعبر عن وعي لغوي سليم ، ومعرفة بأثر القراءات في الاحتجاج ، وفصاحتها وسمومكانتها اللغوية • ولم يكتف السيوطي بهذا الوضوح النظري ، بل أضاف اليه وصف الذين عابوا قراءات عاصم وحمة وابن عامر ونسبوا الى اللحن بالخطأ ، فقال : « ان قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مَطْعَن فيها • وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية » (١٨) • واللافت للنظر ألا يلجأ السيوطي في أثناء حديثه عن الاحتجاج بالقرآن الكريم الى آراء اللغويين ، وأن يكتفي برأيه الخاص الذي يمكنني عدّه ايجازاً لما أجمع عليه اللغويون العرب •

وقد اختلف موقف السيوطي النظري حين تحدّث عن الاحتجاج بالحديث الشريف • إذ اعتنق مذهب ما نعي الاحتجاج بالحديث • ورأي هؤلاء المانعين هو الاحتجاج بما ثبت أنه لفظ الرسول (ﷺ) • وهذا نادر جداً ، يكاد يكون مقصوراً على الأحاديث القصار (١٩) • أما غالبية الأحاديث فمروية بالمعنى (٢٠) ، لأن الأعاجم والمولدين تداولوها قبل تدوينها ، ورووها بعباراتهم ، فأبدلوا

الفاظاً بالفاظ ، « ولذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة » (٢١) . وأورد السيوطي بعد هذه المقدمة آراء ثلاثة من اللغويين الذين منعوا الاحتجاج بالحديث الشريف من غير أن يناقشها كما فعل في أثناء حديثه عن قراءات عاصم وحمزة وابن عامر . بل انه عني برأي أبي حيان خاصة . وهذا الرأي ينكر على ابن مالك اثباته القواعد النحوية بالفاظ الحديث الشريف . واذا كان ايراد السيوطي رأياً من آراء سابقيه من غير أن يناقشه يعني اتفاقه مع هذا الرأي وموافقته عليه ، فان الباحث يلاحظ التناقض بين اعجاب السيوطي بردّ ابن مالك على منكري الاحتجاج بقراءات عاصم وحمزة وابن عامر ، ثم اتفاقه مع أبي حيان شارح كتاب التسهيل على توهين رأي ابن مالك نفسه . أبو حيان الأندلسي - كما هو معروف - من أشد مانعي الاحتجاج بالحديث ، وأكثرهم انكاراً على مخالفيه (٢٢) ، ومنهم ابن مالك صاحب التسهيل لاحتجاجه بالحديث الشريف .

ان اشادة السيوطي بابن مالك ثم ايراده ما يوهّن رأيه في موضعين مختلفين يمكن وصفه بالتناقض . واذا لم يكن هذا الوصف دقيقاً فان هناك - على أقل تقدير - تبايناً في الموقف النظري للسيوطي ، مفاده الوعي اللغوي السليم في أثناء تعبيره عن الاحتجاج بالقرآن ، وضيق أفقه اللغوي في أثناء تعبيره عن الاحتجاج بالحديث الشريف . ذلك لأن حجتي المانعين مردودتان ، وهما رواية الأحاديث بالمعنى وتسرب اللحن الى بعضها لأن كثيراً من رواتها كانوا غير عرب . أما كون رواية الأحاديث بالمعنى جائزة فمعناه « أن ذلك احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع . وعلى فرض وقوعه فالمغيّر لفظاً بلفظ في معناه عربي مطبوع يحتج بكلامه في اللغة » (٢٣) . والأصل أن يروى الحديث باللفظ ، وهذا ما جرى عليه علماء الحديث ، « حتى اذا شك راو عربي بين (على وجوههم) وعلى (مناخرهم) أثبتوا شكّه ودوّنوه مبالغة في التحري والدقة » (٢٤) . وأما وقوع اللحن في بعض الأحاديث فهو « قليل جداً لا يُبنى عليه حكم . وقد تنبه اليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد ، ولا يصح أن يُمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح » (٢٥) ، اضافة الى أن علماء الحديث « تشددوا في أخذ الناس بضبط ألفاظ الحديث ، حتى اذا لحن

فيه شاد أو عامي أقاموا عليه النكير» (٢٦). ثم ان السيوطي وافق أبا حيان على أنه لم ير أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك طريق ابن مالك في الاستدلال على القواعد الكلية بما ورد في الحديث الشريف . وهذا الأمر مردود أيضاً بكثرة المتقدمين والمتأخرين الذين احتجوا بالحديث الشريف، كالأزهري في التهذيب، والجوهري في الصحاح ، وابن سيده في المخصص ، وابن فارس في المجلد ومقاييس اللغة ، والزمخشري في الفائق، وغير هؤلاء كثير .

لا يمكن وصف رأي السيوطي في الاحتجاج بالحديث الشريف بشيء غير المغالاة والجمود . فقد ضيق واسعاً ، وعاف المرونة وهو المتأخر الذي توافرت له الأحاديث الصحاح في مظانها الأساسية . بل انه اصطنع مصطلحات علم الحديث في كتاب المزهري ، وسعى الى تطبيقها على كلام العرب ، فكثرت لديه مصطلحات الجرح والتعديل والرواية والدراية ، من غير أن يلتفت الى أنها اصطنعت أساساً للتأكد من أن الرسول الكريم نطق الأحاديث على هذا النحو دون غيره .

ثم ان السيوطي خص الاحتجاج بكلام العرب شعره ونثره بقدر من الاهتمام يفوق ما خصصه للحديث الشريف ، فنقل آراء سابقيه في السماع والقياس ، والقواعد التي اتفقوا عليها . ويمكن وصف موقفه من الاحتجاج بكلام العرب بالوضوح والتحديد واتباع ما استقر عليه النحاة واللغويون معاً . اذ غلب الاحتجاج بالشعر على الاحتجاج بالنثر ، ولم تكن لديه مساواة بينهما . كما عني بمحاكاة الفقهاء في حديثه عن اللغة والنحو ، فصنفهم في طبقات ، ووضع للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه ، وجاراهم في بناء القواعد على السماع والقياس والاجماع (٢٧) . ففي المزهري أنواع للمرسل والمنقطع (٢٨) ، ومعرفة طرق الأخذ والتحمل (٢٩) ، والضعيف والمنكرو والمتروك (٣٠) . بل انه عد كتاب الاقتراح «بالنسبة الى النحو كأصول الفقه بالنسبة الى الفقه» (٣١) ، ونص على أنه سلك في تصنيفه كتاب الأشباه والنظائر في النحو «سبيل الفقه» (٣٢) . وهذا ما جعل موقفه من الاحتجاج بكلام العرب محاكاة لمواقف اللغويين والنحاة العرب ، ولكنها محاكاة العالم بأصولها وفروعها وان لم يستطع التحرر من سلبيات هذه المحاكاة وخصوصاً تكرار الأمثلة والشواهد القديمة من غير تمحيص ، واهمال الاحتجاج بالحديث الشريف ، ومنح الضرورات الشعرية مكانة لا تستحقها .

أخلص من الحديث السابق الى أن موقف السيوطي النظري من الأغلاط اللغوية ليس واحداً ، بل هو مواقف ثلاثة : موقف ينم على وعي لغوي ، وثان ينم على قصور في الوعي ، وثالث ينم على المحاكاة . وأعتقد أن تباين المواقف الثلاثة يدل على أن السيوطي لم يكن يملك معياراً نظرياً ثابتاً للصواب ، بل كان يترجح بين ثلاثة معايير كانت سائدة لدى سابقيه . وإذا كان اللغويون والنحاة الأوائل يترجحون في معاييرهم فلأنهم رواد مجتهدون رغبوا في إقامة صرح اللغة والنحو على أسس رأوها سليمة استناداً الى النصوص التي توافرت لهم ، وهي قليلة تبعاً لاستقراءهم الناقص . أما ترجح السيوطي فمختلف جداً . بل انه ترجح مرفوض ، لأن جهود السابقين استقرت في معجمات وكتب لغوية ونحوية تكسب السيوطي وغيره القدرة على التمهيص والنقد واعتماد موقف ينسجم وما آلت اليه اللغة العربية . وليس لدي ما يعينني على القول ان السيوطي أفاد من النصوص والمعارف اللغوية التي توافرت له في بناء موقف نظري من الأغلاط اللغوية يلائم حال اللغة العربية في عصره ، ويساعد على نموها .

٢ - موقف السيوطي التطبيقي من الأغلاط اللغوية :

اعتقدت أول وهلة أن السيوطي ترجح في موقفه التطبيقي كما ترجح في موقفه النظري . بيد أنني انتهيت من فحص الأغلاط اللغوية التي ذكرها الى شيء آخر مختلف . وهذا بيان بموقفه التطبيقي من الاحتجاج بالقرآن والحديث وكلام العرب ، يقود الى النتيجة التي انتهيت اليها .

أ - الموقف التطبيقي من الاحتجاج بالقرآن الكريم :

احتج السيوطي في كتاب الاقتراح بتسع عشرة آية من القرآن الكريم ، وردت إحدى عشرة آية منها في الصفحات الأربع التي تحدث فيها عن الاحتجاج بالقرآن ، ووردت ثماني آيات في أمكنة متفرقة من الكتاب . وهذا يعني أن السيوطي لم يكثر من الاحتجاج بالقرآن، بل كان مقلداً فيه . وإذا أنعمنا النظر في الآيات التي احتج بها لاحظنا أنه لم يكن يوضح أحياناً موضع الشاهد وطبيعة الآية المحتج بها . فقد احتج بقوله تعالى: «استحوذ عليهم الشيطان» (٢٢) مرتين (٢٤)،

مكتفياً بالإشارة الى أن فعل (استحوذ) مسموع يُحتج به ولا يُقاس عليه .
وكان السيوطي يعتمد على معرفة القارئ بأن واو (استحوذ) وردت في الآية
على الأصل من غير إعلال كما هي حال أخواتها (استقام واستباع) . كذلك
الأمر بالنسبة الى الآية (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) (٣٥) . فقد ذكرها مثلاً
على المسموع الذي يُحتج به ولا يقاس عليه ، معتمداً على أن القارئ يعلم أنه
لم يجيء عن العرب فعلاً على فعَل يَفْعَل ، مفتوح العين في الماضي
والمضارع ، إلا ثانيه أو ثالثه أحد حروف الحلق (الهمزة - الهاء - العين -
الغين - الحاء - الخاء) غير أبى يأبى .

بيد أن الاتجاه العام لدى السيوطي هو تقديم إشارة موجزة الى موضع الشاهد
في الآية . فقد ذكر قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) (٣٦) دليلاً على جواز إدخال
لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب (٣٧) . كما ذكر قوله تعالى (ولنحمل
خطاياكم) (٣٨) دليلاً على إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بالنون . وحرص في
أثناء هذه الإشارة الموجزة الى موضع الشاهد على أن ينص على أن القراءة
شاذة في الآية الأولى ومتواترة في الثانية .

وقد لاحظت أن الآيات التي احتج بها السيوطي هي الآيات التي احتج
سابقوه بها على الأمور نفسها . وذلك يعني عندي أنه لم ينقل آراء سابقيه
فحسب ، بل تطبيقاتهم أيضاً . ولعل الآيات التي أغفل السيوطي موضع الاحتجاج
فيها وردت لدى سابقيه غفلاً من توضيح موضع الشاهد ، والآيات التي وضع
موضع الشاهد فيها وردت لدى سابقيه مقترنة بالتوضيح نفسه . ففي كتاب
الاقتراح دليل على أن ابن جني هو الذي استشهد بالآية الكريمة (استحوذ عليهم
الشیطان) على المسموع الذي يُحتج به ولا يقاس عليه (٣٩) . وقد توفي ابن جني
عام ٩٣٢ هـ كما هو معروف . كما أن ابن مالك (المتوفى عام ٦٧٢ هـ) لم يكن
أول من احتج بالآية (وتساءلون به والارحام) (٤٠) على جواز العطف على
الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، بل سبقه الى ذلك الفخر الرازي (٤١) . ولم
يكن ابن مالك نفسه أول من احتج بالآية (قتل أولادهم شركائهم) (٤٢) على جواز
الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، بل سبقه الى ذلك ابن الانباري
(المتوفى عام ٥٧٧ هـ) في كتابه المعروف (الانصاف في مسائل الخلاف بين

النحويين البصريين والكوفيين) (٤٣) . وهذا يعني أن السيوطي لم يكن محقاً حين نص على أن المتأخرين، ومنهم ابن مالك، ردوا على مَنْ عاب قراءة عاصم وحمزة وابن مالك . كما أنه لم يكتف بنقل آراء سابقيه ، بل نقل الآيات التي احتجوا بها، وتبعهم في إغفالهم توضيح موضع الشاهد حيناً وذكره أحياناً . وهذا ما يجعل موقفه التطبيقي من الاحتجاج بالقرآن الكريم سبيلاً الى الشك في موقفه النظري نفسه ، والمراد هنا أنه لم يذكرني أثناء إيراد رأيه النظري أنه نقل من سابقيه حرفاً ، ولكن موقفه التطبيقي دل على أنه نقل الآيات التي احتج بها سابقوه ، فهل يعني ذلك أنه نقل الآراء وشواهدا معاً ؟ أكاد أعتقد ذلك . ومهما يكن الأمر فإن عدد الآيات التي ذكرها السيوطي في الاقتراح قليل جداً ، لا يوازي حماسه للاحتجاج بالقرآن الكريم .

ب - الموقف التطبيقي من الاحتجاج بالحديث الشريف :

أعتقد أن موقف السيوطي التطبيقي من الاحتجاج بالحديث الشريف يختلف عن موقفه النظري . فقد أكثر من الاحتجاج بالحديث في المزهرة والأشباه والنظائر في النحو ، واكتفى في الاقتراح بالاحتجاج بتسعة أحاديث . ويهمني القول إنه وظف الأحاديث التي احتج بها لأغراض عدة ، أبرزها الدلالة على أن الرسول ﷺ أول من استعمل بعض العبارات الفصيحة، كقوله : « مات حتف أنفه ، حمي الوطيس ، لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » (٤٤) . كما احتج بالحديث الشريف للدلالة على أصل في اللغة والنحو ، كما فعل في الأشباه والنظائر في النحو حين تحدث عن الاتباع . إذ احتج بستة أحاديث (٤٥) ، وفي الاقتراح حين تحدث عن أن اللهجات على اختلافها حجة (٤٦) .

كما التفت السيوطي أحياناً الى أحاديث شريفة احتج اللغويون بها على صحة تركيب نحوي . من ذلك مثلاً (٤٧) ما روى أبو حيان عن أن ابن مالك استشهد على لغة « أكلوني البراغيث » بقول الرسول الكريم ﷺ : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » . فقد وهن السيوطي لغة أكلوني البراغيث بإيراده رواية البزار (المتوفى عام ٥٨٣ هـ) للحديث ، وهي رواية تُعني بذكر بداية الحديث الشريف نفسه ، وهي : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة

بالليل وملائكة بالنهار» . وعلى الرغم من أن السيوطي لم يوضح مراده من رواية الحديث كاملاً ، فإن عمله يدل على قاعدة لغوية مهمة ، هي عدم الاكتفاء بالكلام الأبتري ، ووجوب العودة الى مظانه إن كان شعراً ، ومعرفة ما قبله وما بعده إن كان نثراً (٤٨) . وقد أورد السيوطي الرواية التي ذكرها البزار للحديث الشريف ليقول بشكل غير مباشر إن واو (يتعاقبون) لا ترجع الى (ملائكة) التي بعدها ، بل ترجع الى (ملائكة) التي قبلها ، وبذلك يُنفى الشاهد النثري على صحة لغة (أكلوني البراغيث) ، وتبقى هذه اللغة مقصورة على الضرورات الشعرية .

إن إكثار السيوطي من الاحتجاج بالحديث الشريف يدل على شيء مغاير لما نص عليه في موقفه النظري . فالأحاديث الشريفة المروية بلفظ النبي ﷺ كثيرة جداً ، حفظتها لنا كتب الحديث ، وبذل العلماء في جمعها والتدقيق فيها الوقت والجهد لأنها أكثر كلام العرب فصاحة بعد القرآن الكريم .

ج - الموقف التطبيقي من الاحتجاج بكلام العرب :

لا أشك في أن موقف السيوطي التطبيقي من الاحتجاج بكلام العرب أكثر وضوحاً وتحديداً . ذلك لأنه لم يكن في حديثه عن الاحتجاج بالقرآن الكريم والحديث الشريف مضطراً الى تخطئة شيء وتصويب آخر . أما كلام العرب ففيه من الاستعمالات اللغوية ما يدفع السيوطي الى تطبيق معايير الصواب التي استقر عليها اللغويون العرب . فقد جعل النوع الخمسين من أنواع المزهري خاصاً بمعرفة أغلاط العرب (٤٩) . وسبق القول إنه نقل الأغلاط من سبعة كتب ليس بينها كتاب خاص باللحن . ويمكنني القول إن الأغلاط التي ذكرها في هذا النوع قسمان : قسم يتعلق بالنثر وقسم يتعلق بالشعر . وسأناقش نماذج من هذين القسمين بغية توضيح الموقف التطبيقي من كلام العرب .

ذكر السيوطي نقلاً عن الخصائص لابن جني أن همز (مصائب) غلط ، فقال : « ذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة ، فكما همزوا صحائف همزوا أيضاً مصائب . وليست ياء مصيبة بزائدة كياء صحيفة ، لأنها عين عن واو ، وهي العين الأصلية ، وأصلها « مصوبة » لأنها اسم فاعل من أصاب . وكان الذي سهل ذلك

أنها وإن لم تكن زائدة فانها ليست على التحصيل بأصل ، وإنما هي بدل من الأصل ، والبدل من الأصل ليس أصلاً فهو مشبه للزائد من هذه الحيثية فعمل معاملته «(٥٠)» . وقد اكتفى السيوطي بنقل ما ذكره ابن جني في الخصائص من غير أن ينص صراحة أو ضمناً على اختلافه معه . وهذا يعني أنه متفق معه على أن (مصائب) غلط لغوي . ولكنه في مكان آخر من المزهري وافق على ما ذكره الجوهري في الصحاح من أن (مصائب) صحيحة اجتمعت العرب على همزها «(٥١)» . أي أنه في كتاب واحد هو المزهري نص على أن كلمة (مصائب) غلط وصواب ، فكيف يستقيم هذا الحكم ؟ إن المقبول لديّ هو أن السيوطي لا يملك معياراً للصواب يستند إليه في تخطئة كلام العرب وتصويبه ، بل يملك القدرة على أن ينقل كلام سابقه من غير أن يحصر التناقض الذي ينجم عن النقل من مصادر مختلفة .

والدليل على أنه لا يملك معياراً للصواب هو استعماله معيارين متباينين ، أولهما معيار ابن جني ، وهو معيار يستند إلى القاعدة الصرفية الخاصة بصيغة منتهى الجموع . ولهذه القاعدة أوزان ، منها وزن « مفاعل » الذي نجم عليه الكلمات المبدوءة بميم زائدة . وتنص هذه القاعدة «(٥٢)» على أنه إذا كان الحرف الثالث من الكلمة حرف مد منقلباً عن أصل ، كما هي حال كلمة مصيبة ، رددناه إلى أصله فقلنا بالنسبة إلى مصيبة « مُصَابِر » لأن أصل الياء فيها واو ، ولا يجوز قلب حرف المد همزة لأنه غير زائد . القياس إذن هو المعيار الصرفي الذي استند إليه ابن جني في تخطئة (مصائب) ، وحين وافقه السيوطي على تخطئة (مصائب) ، وحين وافقه السيوطي على تخطئة (مصائب) عبّر عن تشبته بالمعيار نفسه .

ثاني المعيارين هو معيار الجوهري . فقد حكم السيوطي على (مصائب) بالصواب نقلاً عن الصحاح للجوهري . وهو في حكمه الجديد استند إلى معيار آخر مفاده أن اجتماع العرب حجة «(٥٣)» . واجتماع العرب يعني (السماع) ، والسماع أقوى من القياس وسابق عليه كما قرر السيوطي نفسه في الاقتراح والمزهري «(٥٤)» .

استعمل السيوطي معياري السماع والمقياس في الحكم على (مصائب) ،
وهما معياران متناقضان بالنسبة الى هذه الكلمة ، لأنها مطردة في الاستعمال
شاذة في القياس^(٥٥) . وهذا يدل على ازدواجية المعيار لديه ، كما يدل على أنه
لا يملك تطبيقاً . ويمكنني تعزيز هذه الدلالة بالقول ان موقف السيوطي من
كلمة (مصائب) يذكرنا بحماسة للاحتجاج بقراءات القرآن الكريم كلها .
فقد « تواترت القراءة عن نافع المدني وابن عامر الدمشقي ، وهما امامان
عظيمان من أئمة القراء ، في قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معاش) بالهمز ، وهي
غير قراءة الجمهور^(٥٦) . ولكنها قراءة تدل على أن وزن (فعائل) في صيغة
منتهى الجموع ليس مقصوداً على المفرد الذي يضم حرف علة زائداً ، بل يشمل
معاملة الحرف الأصلي معاملة الزائد اذا كان شبيهاً به في اللفظ^(٥٧) . وقد
تواتر السماع عن العرب بالنسبة الى لفظتي (مصائب ومناثر) ، وهما مثل
(معاش) في أن همزتهما منقلبة عن حرف أصلي . ولو كان للسيوطي موقف تطبيقي
لا حتج بقراءة نافع وابن عامر على صحة معاش ومصائب ومناثر ، ولكنه
- كما هو واضح - نسي ما كان قرره من ضرورة الاحتجاج بقراءات القرآن
كلها حين حكم على (مصائب) بالغلط وهي مثل (مناثر ومعاش) .

قل الأمر نفسه بالنسبة الى (حلات' السويق وراثت' زوجي واستلأمت' الحجر
ولبأت' بالحج) . فقد حكم السيوطي على هذه الألفاظ بالغلط^(٥٨) نقلاً عن
ابن جني . ثم حكم عليها في مكان آخر بالصواب^(٥٩) نقلاً عن الصحاح للجوهري .
وهذا تعزيز آخر لازدواجية المعيار لدى السيوطي ، وهو تعزيز يرسخ القول
بافتقار السيوطي الى موقف تطبيقي من الأغلاط اللغوية . ولئلا يعتقد أحد أن
حكمي على السيوطي نابع من الأمثلة السابقة وحدها فانني سأذكر مثلاً آخر
من النشر يقود الى الدلالة نفسها .

فقد قصر السيوطي النوع الثاني عشر من أنواع كتاب المزهرة على معرفة
المطرود والشاذ ، وافتتحه بنص من كتاب الخصائص لابن جني^(٦٠) يضم الأنواع
الأربعة للمطرود والشاذ . وكرر النص نفسه في الاقتراح^(٦١) وفي الأشباه والنظائر
في النحو^(٦٢) ، ملتزماً بالأمثلة التي ساقها ابن جني ، ومنها فعلا (يذر) و (يدع)
المذكوران في النوع الثاني المطرود في القياس الشاذ في الاستعمال . وقد منع ابن

جني استعمال الماضي من هذين الفعلين لأن العرب لم تستعملهما (٦٢) . ولم يعلق السيوطي على هذا الأمر بشيء ، وهذا يشير الى موافقته على تخطئة ماضي يذر ويدع استناداً الى معيار السماع . ولكن العرب ، كما يقول الأستاذ سعيد الأفغاني (٦٤) ، واستعملت (وذر) و (ودع) . فقد قرأ عروة بن الزبير وابنه هشام الآية الكريمة (ما ودَّعك ربك وما قلى) بالتخفيف . وورد فعل (ودع) في حديثين شريفيين هما (لينتهين قوم عن ودعهم الجمع) و (إن شر الناس من ودعه الناس اتقاء شره) . كما ورد فعل (ودع) في بيت شعر منسوب لأبي الأسود الدؤلي ، هو :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه
وفي بيت شعر آخر لشاعر مجهول :

وتم ودعنا آل عمرو وعامر فرائس أطراف المثقفة السمر

وورد الفعل أيضاً في المصباح المنير للفيومي (ودعته أدعه ودَّعاً : تركته) . وهذا يعني أن السيوطي نقل كلام ابن جني من غير أن ينعم النظر فيه . كما يعني ذلك أن علم السيوطي بالعربية لا يرقى الى المرتبة التي ادعاها لنفسه . ويقودنا ذلك الى أن السيوطي لا يملك موقفاً تطبيقياً من الأغلاط اللغوية لأنه يفتقر الى معيار يستند اليه في تصويب النشر وتخطئته ، والى المعرفة اللغوية التي تعينه على ذلك . وما من شك في أن توافر هذين الأمرين يجعله ذا رأي ، ويحجب عن كتبه تباين الآراء وتناقضها .

وقد يبدو موقف السيوطي من الاحتجاج بالشعر العربي مختلفاً أوّل وهلة ، ولكن فحص هذا الموقف يقود الباحث الى النتيجة السابقة نفسها . ذلك أن الشعر الذي احتج به سابقوه على الشيء نفسه . والأبيات التي خطأ شيئاً فيها هي الأبيات التي خطأها سابقوه . وهذه أبيات أربعة توضح موقف السيوطي من الاحتجاج بالشعر العربي :

الم ياتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

نقل السيوطي (٦٥) هذا البيت من كتاب « الصاحبى فى فقه اللغة » لابن فارس (٦٦) على أنه غلط أبته العربية ، من غير أن يوضح موضع الشاهد فيه .

سيفننى الذى أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء

لم يكتف السيوطى بنقل هذا البيت من كتاب (المقصور والممدود) لأبى علي القالى ، بل نقل معه ما ذكره أبو بكر الأنبارى عن البيت ، وما ساقه القالى من تعليق على كلام الأنبارى ، قال : « أخبرنى أبو بكر الأنبارى قال : أنشد بعض الناس قول الشاعر :

سيفننى الذى أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء

(بفتح الفين) ، وقال : الغناء : الاستغناء ، ممدود ، وقوله عندنا غلط من وجهين . وذلك أنه لم يروه أحد من الأئمة بفتح الفين ، والشعر سبيله أن يحكى عن الأئمة كما تحكى اللغة . ولا تبطل رواية الأئمة بالتظني والحدس . والحجة الأخرى أن الغناء على معنى الغنى ، فهذا يبين لك غلط هذا المتقدم على خلاف الأئمة » (٦٧) .

واننى حيثما يسرى الهوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنو فانظور

نقل السيوطى (٦٨) هذا البيت من كتاب الخصائص لابن جنى (٩٦) على أنه شاهد على « أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها » (٧٠)

أردت لكىما أن تطير بقربى فتركها شئاً بيضاء بلقع

نقل السيوطى (٧١) هذا البيت من كتاب التعليقة لابن النحاس على أنه شاهد ساقه الكوفيون على جواز إظهار (أن °) بعد (كي) (٧٢) . وذكر السيوطى تخطئة ابن الأنبارى (٧٣) هذا البيت لأن قائله مجهول غير معروف .

هذه أربعة أبيات حكم السيوطى بتخطئتها ، ولكن حكمه يحتاج الى مناقشة . فقول قيس بن زهر العبسى (ألم يأتىك) غلط كما ذكر السيوطى نقلاً عن ابن فارس ، ولا يصح أن يحتج به على أن الفعل يُرفع بعد (لم) . ولكن الغلط لا يرجع الى مجافاة البيت سنن العربية ، بل يرجع الى أنه ضرورة شعرية ارتكبتها الشاعر حين كان الشعر يُرتجل (٧٤) . والفرق بين الخروج على سنن العربية

والضرورة الشعرية كبير ، ولكن النحاة الكوفيين اتخذوا من البيت حجة للدلالة على إشباع الحركات • أي أنهم أرادوا أن يشبتوا قاعدة نحوية فالتمسوا لها من الشعر العربي شاهداً هو بيت قيس • ولا حاجة الى بذل الجهد في تعليل (ألم يأتيك) كما فعل محمد محيي الدين عبد الحميد في أثناء تعليقه على البيت (٧٥) •

فالأمر لا يخرج عن أن الضرورة الشعرية القبيحة دفعت قيساً الى إبقاء الياء وعدم حذفها بعد (لم) • وهذا يعني أن السيوطي نقل تعليل ابن فارس من غير أن يدرك الفرق بين الضرورة الشعرية وما يلجا إليه الشاعر اختياراً •

أما البيت الثاني (سيغنيني ••• ولا غناء) فقد ذكره السيوطي في المزهرة على أن (غناء) بفتح الغين شاهد على تحريف الرواة رواية الشعر • والمتهم بتحريف الرواية هنا هو أبو بكر الأنباري، وقوله : « الغناء : الاستغناء ، ممدود » غلط في رأي القالي ، لأن أحداً من الأئمة لم يروه بفتح الغين ، ولأن « الغناء على معنى الغنى » غلط أيضاً ، ولكن السيوطي ذكر البيت نفسه في الاقتراح (٧٦) دليلاً على اختلاف الرواية • فالكوفيون احتجوا به على جواز مد المقصور (غنى - غناء بكسر الغين) • وأبطل البصريون حجة الكوفيين بقولهم ان رواية البيت بفتح الغين ، ولفظة « غناء » ممدودة • ومهما يكن الأمر فان السيوطي قدّم رأيين متناقضين يستندان الى معيارين مختلفين، فدل بذلك على أنه لا يملك موقفاً تطبيقياً • ذلك أن الثابت هو رواية البيت بكسر الغين وفتحها • وقد روته المعجمات على هذا النحو ، فنص ابن منظور في لسان العرب على أن من رواه بالكسر أراد مصدر غانيته أي فاخرته بالغنى (٧٧) ، ومن رواه بالفتح أراد الغنى نفسه • فالغنى والغناء واحد في المعجمات العربية (٧٨) • كما أن أبا بكر الأنباري الذي روى البيت كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين ، وأكبرهم حفظاً للغة • أخذ عن ثعلب • وكان ثقة صدوقاً • توفي عام ٢٧١ هـ • وقد حرص السيوطي على أن تتوافر هذه الصفات في اللغوي (٧٩) ، ولكنه ساق اتهام القالي على عواهنه من غير تعليل ، على الرغم من أن انعام النظر يقوده بيسر الى أن كلام أبي بكر سليم لا شية فيه • ومن ثم كان عليه أن يتخذ البيت حجة على أن (الغنى والغناء) بمعنى واحد ، وأن يكون ذلك مناسبة للقول ان الشعر لا يُرفض اذا كان قائله مجهولاً وراويّه ثقة •

أما البيت الثالث المنسوب الى ابراهيم بن هرمة فليس شاهداً على اشباع الحركة ، ولا يجوز بناء قاعدة نحوية استناداً اليه ، لأن الشاعر قال : (فأنظور) اضطراراً ولم يقل ذلك اختياراً . وهذا البيت يعزز ما لاحظناه من أن السيوطي لا يميز بين الضرورة الشعرية وغيرها . والغريب أنه نقل في الاقتراح (٨٠) عن منهاج البلغاء أن قول الشاعر (فأنظور) ضرورة مستقبحة .

وأما البيت الرابع الذي احتج به الكوفيون على جواز اظهار (أن) بعد (كيما) فقد خطأه السيوطي لأن قائله مجهول ، وهذه التخطئة مقبولة ، لأننا نرغب في معرفة الشاعر للتأكد من صحة رواية البيت . ذلك أن هناك بيتاً آخر لجميل بن معمر احتج به الكوفيون على الأمر نفسه ، وهذا البيت هو :

فقلت: أكل الناس أصبحت مانعاً لسانك كيما أن تفرّ وتخدعاً

ومعرفة اسم الشاعر جميل سمحت بالعودة الى ديوانه (٨١) فإذا الرواية فيه : (لسانك هذا كي تفرّ وتخدعاً) . وهذه الرواية تجعل القاعدة الخاصة باظهار (أن) بعد (كي) تنهار . ونخشى من أن يكون البيت الذي ذكره السيوطي على هذا النحو من خطأ الرواية ، ولكننا لم نر السيوطي يلتفت الى هذا الأمر ، بل رأيناه يرفض البيت تبعاً لرفض ابن الأنبار له واستناداً الى معياره وهو كون قائل البيت مجهولاً .

ان موقف السيوطي من الاحتجاج بالشعر العربي ينم على أنه لا يناقش الآراء التي ينقلها ، ولا ينعم النظر في مواضع الغلط فيها ، ولا يفيد من قواعد الاحتجاج التي كان قررها .

★ ★ ★

هنا يمكنني الاطمئنان الى أن موقف السيوطي من الأغلاط اللغوية لا يتسم بالأصالة ، ولا ينبىء عن أن هذا الرجل لغوي ذو رأي واضح ، ومعيار ثابت . بل هو لغوي انتقائي انطباعي ، يعجبه الرأي فينسخ نضه كاملاً أو يلخصه . وقد يعجبه رأي آخر بعد حين فينسخه من غير أن ينعم النظر في مخالفته الرأي السابق ومناقضته له . ومن ثم نراه يخطئ شيئاً بعد تصويبه ، أو يبدي

حماسة للاحتجاج بقراءات القرآن الكريم كلها ، ولكنه في أثناء التطبيق لا يتمكن من الافادة من هذه القراءات في تصويب كلام العرب . كما يبدو حذراً من الاحتجاج بالحديث الشريف نظرياً ، ولكنه يحتج به كثيراً في أثناء التطبيق .

وقد توافرت للسيوطي مؤلفات اللغويين والنحاة والقراء والمحدثين ، ولكنه لم ينفذ منها في تقديم معيار للصواب يلخص به ما انتهى العلماء اليه بعد فراغهم من جمع اللغة وتقييد القواعد وتدوين الحديث والقراءات القرآنية ، بل انه قصر عن سابقه ، لأنهم عالجوا لحن العامة والخاصة استناداً الى وجهات نظرهم وما توافر لهم من نصوص ، في حين كرر السيوطي ما ذكره من غير التفات الى تطور اللغة العربية بين زمنهم وزمنه . كما فاتته أن الرواية والدراسة وغيرهما من الأعمال اللغوية انتهى زمنها ، واستقرت أمورها في مؤلفات ومعجمات حلت محل مشافهة الأعراب والخلاف بين المدارس النحوية واللغوية .

ثم ان موقفه من الأغلاط اللغوية لا ينطلق من المحافظة على سلامة اللغة العربية ، وليس فيه سعي الى استقراء الأغلاط والشواهد والأساليب ، بل هو موقف الناقل الأمين لما قاله الآخرون . ومن ثم أعتقد أنه نسخ مخطوطة « تقويم اللسان » لابن الجوزي ، ووضع عنواناً جديداً لها ، هو « غلطات العوام » ليضيف الى مؤلفاته كتاباً حول اللحن ، كما فعل في رسالة « البيان في رياضة الصبيان » التي نسخها من كتاب « احياء علوم الدين » لأبي حامد الغزالي ونسبها لنفسه^(٨٢) ليضيف الى مؤلفاته رسالة في التربية . على أن هذين المثالين لا يمنعان من القول ان فحص موقف السيوطي من الأغلاط اللغوية دلني على أن الرجل يتصف ، في الغالب الأعم ، بالأمانة العلمية ، فيعزو الآراء لأصحابها . ولكنه لا ينقل الرأي كاملاً دائماً ، بل ينقله ملخصاً ومعدلاً أحياناً ، وهذا ما يفرض علينا الرجوع الى النص في مصدره الأصلي دائماً . واذا لم يكن بعض هذه المصادر متوافراً فان قيمة كتب السيوطي تكمن في احتفاظه بما ضاع منها ، وهي قيمة لا يستهان بها .

□ الاحالات :

- ١ - نهض عدد من الباحثين العرب بمهمة اعداد ثبت
بمؤلفات السيوطي ، تبعاً لتيامين الآراء في عددها .
نذكر منهم هنا : عبدالاله نيهان وسمي الدروي
وأحمد الخازندار ومحمد ابراهيم الشيباني وأحمد
الشرقاوي اقبال .
- ٢ - رصد رمضان عبدالنواب في كتابه « لحن العامة
والتطور اللغوي » (دار المعارف - القاهرة ١٩٦٧)،
وعبدالعزیز مطر في كتابه « لحن العامة في ضوء
الدراسات اللغوية الحديثة » (دار الكاتب العربي -
القاهرة ١٩٦٧) جهود العلماء العرب في تأليف الكتب
الخاصة بلحن العامة .
- ٣ - ينظر وصف المخطوطة في ص ٢٨٤-٢٨٥ من :
عبدالنواب ، رمضان - لحن العامة والتطور اللغوي .
- ٤ - المرجع السابق نفسه .
- ٥ - المزه ٤٩٤/٢ . والاعتماد ، في هذه الدراسة على
الطبعة التي حققها محمد أحمد جادالمولى وعلي محمد
البجاوي ومحمد بو الفضل ابراهيم - دار احياء
الكتب العربية - القاهرة - ٥٠٠ .
- ٦ - صدر كتاب الاشباه ضمن مطبوعات مجمع اللغة
العربية بدمشق في اربعة اجزاء . حقق الجزء الاول
عبدالاله نيهان (١٩٨٥) ، والثاني غازي طليمات
(١٩٨٦) ، والثالث ابراهيم عبدالله (١٩٨٦) ،
والرابع أحمد مختار الشريف (١٩٨٧) ، ولم يصدر
بعد الجزء الخامس الذي يضم فهارس الكتاب .
- ٧ - صدر كتاب الاقتراح ضمن مطبوعات دار جروس برس
بترابلس - لبنان . وقد حققه محمد أحمد قاسم
وأحمد سليم الحمصي (١٩٨٨) .
- ٨ - لحن العامة والتطور اللغوي - رمضان عبدالنواب -
ص ٩ .
- ٩ - انظر ص ٤٥ من: الافغاني، سعيد - في أصول النحو-
جامعة دمشق ١٩٦٤ ، وص ١١ من : الزعبلوي ،
صلاح الدين - مسالك القول في النقد اللغوي -
الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق ١٩٨٤ ، وص ٤٥
من: مطر، عبدالعزيز - لحن العامة في ضوء الدراسات
اللغوية الحديثة .
- ١٠ - في أصول النحو للافغاني - ص ٥٨ ، ومسالك القول
للزعبلوي - ص ١١ ، ولحن العامة لمطر - ص ٤٥ .
- ١١ - في أصول النحو للافغاني - ص ٦٦ .
- ١٢ - الاقتراح - ص ٢٢ .
- ١٣ - المرجع السابق نفسه .
- ١٤ - انظر ص ٦٤ من الاقتراح .
- ١٥ - انظر ص ٣٦ من الاقتراح .
- ١٦ - الاقتراح - ص ٤٤ .
- ١٧ - الاقتراح - ص ٤٥ .
- ١٨ - الاقتراح - ص ٣٧ .
- ١٩ - الاقتراح - ص ٤٠ .
- ٢٠ - المرجع السابق نفسه .
- ٢١ - المرجع السابق نفسه .
- ٢٢ - انظر ص ٤٧ من : الافغاني، سعيد - في أصول النحو .
- ٢٣ - في أصول النحو - ص ٥٠-٥١ .
- ٢٤ - في أصول النحو - ص ٥١ .
- ٢٥ - في أصول النحو - ص ٥٣ .
- ٢٦ - المرجع السابق نفسه .
- ٢٧ - انظر ص ١٠٤ من : في أصول النحو .
- ٢٨ - المزه ١٢٥/١ .
- ٢٩ - المزه ١٤٤/١ .
- ٣٠ - المزه ٢١٤/١ .
- ٣١ - الاقتراح - ص ١٧ .
- ٣٢ - الاشباه وانظائر في النحو ٣/١ . والاعتماد هنا على
الطبعة الصادرة عن مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٣٣ - المجادلة ١٩ .
- ٣٤ - الاقتراح - ص ٣٦ و ١٢٢ .
- ٣٥ - التوبة ٣٢ .
- ٣٦ - يونس ٥٨ .
- ٣٧ - الاقتراح - ص ٣٦-٣٧ .
- ٣٨ - العنكبوت ١٢ .
- ٣٩ - انظر ص ١٢٢ من الاقتراح ، و ٢٢٩/١ من المزه ،
و ١١٧/١ من الخصائص (تح : محمد علي النجار -
دار الهدى - بيروت (مصورة عن طبعة دار الكتب
المصرية) - ٥٠٠ .
- ٤٠ - النساء ٤ .
- ٤١ - تفسير فخرالدين الرازي ١٩٣/٣ .
- ٤٢ - الانعام ٦ .

٤٢- أنظر ٤٣١/٢ (المسألة ٦٠) من : الانصاف في مسائل الخلاف - تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة - السطر ٤ - ١٩٦١ . وفي المسألة الستين ذاتها شواهد أخرى غير الآية المذكورة .

٤٤- المزه ٢٠٩/١ و ٣٠٢ .

٤٥- أنظر ص ١٩ و ٢٠ و ٢١ من : الأشباه والنظائر في النحو .

٤٦- أنظر ص ١٢١ من : الاقتراح .

٤٧- أنظر ص ٤٣ و ٤٤ من : الاقتراح .

٤٨- أنظر ص ٦٨ من : في أصول النحو .

٤٩- المزه ٤٩٤/٢ وما بعد .

٥٠- المزه ٤٩٦/٢ .

٥١- المزه ٢٥٣/٢ .

٥٢- أنظر ٥٠/٢ مت : الفلاييني، مصطفى - جامع الدروس العربية - بيروت - السطر ٥ - ١٩٣٩ .

٥٣- عقد السيوطي في الاقتراح باباً للاجماع ، نص فيه صراحة على أن اجماع العرب حجة . أنظر ص ٦٧ من : الاقتراح .

٥٤- كرد السيوطي غير مرة القاعدة المشهورة : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب . أنظر ص ٧٩ من الاقتراح . ونص صراحة على أن السماع سابق على القياس إذا تعارضاً . أنظر ص ١٢٢ من : الاقتراح . كما جعل ما تواتر من كلام العرب دليلاً قطعياً . أنظر ١١٣/١ من : المزه .

٥٥- شأنها في ذلك شأن (مناذرة) . فقد أطرده استعمال جمعها (مناثر) وان كان قياسه (مناور) .

٥٦- في أصول النحو - ص ٣٦ .

٥٧- في أصول النحو - ص ٣٧ .

٥٨- أنظر ٤٩٦/٢ من : المزه .

٥٩- أنظر ٢٥٣/٢ من : المزه .

٦٠- الخصائص ٩٦/١ - ١٠٠ .

٦١- الاقتراح - ص ٤٦-٤٧ .

٦٢- الأشباه والنظائر في النحو ٤٦٣/١ .

٦٣- نص سيبويه في الكتاب على أن العرب لم تستعمل ودع و وذر ماضياً لـ « يدع ويذر » ، واستغنت عنهما بـ « ترك » ، أنظر ٢٨٤/٢ من : الكتاب - منشورات مرسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - الطبعة ٢ - ١٩٦٧ .

٦٤- في أصول النحو - ص ٢٣ وما بعد .

٦٥- المزه ٤٩٨/٢ .

٦٦- أنظر ص ٢٧٩ من : ابن فارس ، أحمد - الصاحب في فقه اللغة - تح : مصطفى الشويهي - مؤسسة بدران - بيروت ١٩٦٤ : والبيت لقيس بن زهير العبسي ، وهو غير منسوب لصاحبه في الصاحب .

٦٧- المزه ٣٣٣/٢ .

٦٨- الأشباه والنظائر في النحو ٢٣٨/١ .

٦٩- الخصائص ٣١٥/٢ . والبيت غير منسوب لصاحبه في الخصائص . ولم يقطع معقفاً ديوان ابراهيم بن هرمة بنسبته اليه ، فذكره في القسم الثاني الخاص بالمختلط من شعر ابراهيم . أنظر ص ٢٣٩ من : شعر ابراهيم بن هرمة - تح : محمد نظام وحسين عطوان - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٩ ، ولهذا بيت روايات أخرى في كتب النحو . أنظر ٣٣٨/٢ من : الأشباه والنظائر في النحو .

٧٠- الأشباه والنظائر في النحو ٣٣٨/٢ .

٧١- الاقتراح - ص ٥٥ .

٧٢- الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٥٨٠/٢ .

٧٣- الاقتراح - ص ٥٥ ، والانصاف ٥٨٢/٢ - ٥٨٣ .

٧٤- أنظر ص ٧٠ من : في أصول النحو .

٧٥- أنظر ٣٠/١ (الهامش ١٧) من : الانصاف .

٧٦- الاقتراح - ص ١٠٧ .

٧٧- معجم شوارد النحو - رفيق فخوري - مطبع الفجر الحديثة - حمص ١٩٧١ - ص ١٢٢ .

٧٨- ترتيب القاموس المحيط للزاوي ٤٢٥/٣ والقاموس المحيط ٣٧١/٤ والمعجم الوسيط ٦٦٤/١ والمعجم المدرسي ٧٧٠ .

٧٩- أنظر معرفة آداب اللغوي في المزه ٣٠٢/٢ .

٨٠- الاقتراح - ص ٣٠-٣١ .

٨١- أنظر ص ٦٧ من : في أصول النحو .

٨٢- أنظر ص ٩٣ من : درويش ، د - عدنان - اتهام

الجلال السيوطي بين التبرئة والادانة - مجلة التراث

العربي - دمشق - العدد ٥١ - نيسان ١٩٩٣ .